الخاتمة

لاشكَّ أن للقراءات القرآنيَّة تأثيرها العميق في مجال الدِّراسات اللغويَّة عامَّة، وخاصة المجال الصَّوتي، وهذا ما ظهر جليًّا في ثنايا هذا البحث الخاص بـ «الإبدال بين الحركات القصيرة في إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر» للبنا الدمياطي. «دراسة لهجية».

فبعد معايشة الباحث لهذه القضيَّة وتتبعها في كتب اللغة والقراءات والتَّفسير من خلال الكتاب محور البحث يمكن أن نخرج بالنَّتائج الآتية:

1- من خلال القراءات القرآنية بشقيها -المتواتر والشاذِّ- ظهر الإبدال بين الحركات القصيرة وإن كانت الأولىٰ أكثر حظًّا ونصيبًا في هذه الدِّراسة.

2- تحقق الإبدال بين الحركات في كتاب «إتحاف فضلاء البشر» كظاهرة لهجيَّة في تسعة وخمسين موضعًا، ظهر اتِّفاق الدَّلالة بين جمهور العلماء ومعهم المؤلِّف في أربعين موضعًا من خلال المبحث الأول، ثم المبحث الثاني والمؤلِّف بين اتفاق الدَّلالة واختلافها في اثني عشر موضعًا، وأخيرًا المبحث الثالث» النَّصُّ بين اتِّفاق الدَّلالة واختلافها في سبعة مواضع، والرَّاجح فيهما هو اتِّفاق الدَّلالة بمعنىٰ أنها لغات لمعنىٰ واحد، وليس هناك داع لتلمُّس الفروق الدَّقيقة بينها بدون حجة ثابتة أو دليل قطعي.

3- ظهر الإبدال بين الحركات بجميع صوره في هذه الدراسة، وذلك عن طريق الإبدال بين الفتح والكسر، والفتح والضَّمِّ، والكسر والضَّمِّ، والفتح والكسر والضَّمِّ.

4- الاتِّفاق في المعنىٰ هو القانون الرئيس لتحقيق قضيَّة الإبدال، وإن احتملت بعض الألفاظ اختلاف الدَّلالة في هذه الدِّراسة إلا أن الرَّاجح أنَّ الاتِّفاق هو عنوانها البارز الذي لا مناصَّ عنه.

5- نُسِب الفتح في كثير من الأحيان في حالة التَّبادل إلىٰ القبائل الحضريَّة باعتباره من أصوات اللين المتسعة، بينما نُسِب الكسر والضَّمُّ باعتبارهما من أصوات اللين الضيِّقة إلىٰ القبائل البدويَّة، وهذا علىٰ ما يبدو مناسبًا لطبيعة البيئتين، ولكن ليس هذا الأمر قانونًا ثابتًا لا تحيد عنه اللهجات؛ «لأن القوانين التي تخضع لها اللهجات ليست كالقوانين الطبيعيَّة في الكون تلتزم حالة واحدة لا شذوذ فيها، بل يكتفي اللغوي عادة حين يحكم علىٰ لهجة من اللهجات بالحكم علىٰ الكثرة الغالبة من صفاتها»[1].

6- نُسِب الضَّمُّ في بعض الأحيان إلىٰ القبائل الحضريَّة في حالة التَّبادل بينه وبين الكسر، وكذلك نُسب الكسر والضَّمُّ إليهم في حالة التَّبادل بينه وبين الفتح، وكذلك النِّسبة للقبائل البدويَّة فهي أيضًا علىٰ هذا الخلاف، وهذا يناقض ما ذكره الدُّكتور/ إبراهيم أنيس من ميل «القبائل البدويَّة بوجه عام إلىٰ مقياس اللين الخلفي المسمىٰ بالضَّمَّة؛ لأنه مظهر من مظاهر الخشونة البدويَّة. فحيث كسرت القبائل المتحضرة وجدنا القبائل البدويَّة تضمُّ -بل إن الكسر دليل التحضُّر والرِّقة في معظم البيئات اللغوية ... ولسنا نعني بهذا أن لهجات البدو قد خلت من الكسرات، أو أن لهجات الحضر لا تعرف الضَّمَّات! وإنَّما كلُّ الذي نهدف إليه هو أنَّه إذا رويت لنا الكلمة بروايتين: إحداهما تشتمل علىٰ ضمٍّ في موضع معين من هذه الكلمة، والرواية الأخرىٰ تتضمن الكسر في نفس الموضع من الكلمة رجَّحنا أن الصيغة المشتملة علىٰ الضَّمِّ تنتمي إلىٰ بيئة بدويَّة، وأن المشتملة علىٰ الكسر تنتمي إلىٰ بيئة حضريَّة»[2].

فالرَّاجح في هذه المسألة ردًّا علىٰ السؤال المطروح في مقدمة البحث أن الواقع اللغوي لا يعترف بحدود فاصلة بين اللهجات العربيَّة.

---

(1) في اللهجات العربية د. إبراهيم أنيس ص77.

(2) السابق ص91، 92.

«ولا مانع من تأثر بعض قبائل المدن بما انتشر عند إخوانهم العرب في البوادي فهم علىٰ صلة بهم يلاقونهم ويتعاملون معهم»[1].

«وعلىٰ أية حال فإن اللغة لا تعرف الإطراد الدَّائم الذي لا يتخلَّف»[2].

فالعرب وإن كانوا يمثّلون قبائل عدَّة إلا أنهم يجرون مجرىٰ الجماعة في دار واحدة كما يقول ابن جني: «لأن العرب وإن كانوا كثيرًا منتشرين، وخَلقًا عظيمًا في أرض الله تعالىٰ غير متحجرين، ولا متضاغطين، فإنهم بتجاورهم وتلاقيهم وتزاورهم يجرون مجرىٰ الجماعة في دار واحدة، فبعضهم يلاحظ صاحبه ويراعي أمر لغته، كما يراعي من مُهمِّ أمره فهذا هذا»[3].

7- انفراد المؤلِّف بنسبة بعض اللغات كما في (فواق) بضم الفاء لتميم وأسد وقيس والفتح للحجاز، وكذا (يعكفون) بكسر الكاف لبني أسد.

8- نسبة كثير من اللغات التي أهمل المؤلِّف نسبتها كما في (نستعين) بكسر حرف المضارعة وهي لغة قيس وتميم وأسد وربيعة وهذيل، بينما كان الفتح من نصيب أهل الحجاز، وكذا كسر السِّين في (عسيتم) لغة أهل الحجاز و(حصاده) -بكسر الحاء- منسوبًا لأهل الحجاز، بينما كان الفتح من نصيب قبيلتي نجد وتميم، وكسر الميم في (مرية) لغة أهل الحجاز، ولغة بني ضبَّة كسر الرَّاء في (ردت)، وكسر السِّين في (شِواظ) لغة الكلابيين، وفتح الرَّاء في (ربوة) لبني تميم، و(قَرْح) -بفتح القاف- بلغة الحجاز و(قُرْح) -بضم القاف- بلغة بني تميم، وضم الحاء في (حُوبًا) لأهل الحجاز، وكسر السِّين في (سخريًّا) لغة قريش، والضَّم لغة تميم، وكسر الرَّاء في (رضوان) لأهل الحجاز، بينما كان الضَّمُّ من نصيب قبيلة تميم وبكر وقيس عيلان.

(1) اللهجات العربية نشأة وتطورًا ص294.

(2) اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص117.

(3) الخصائص 2/ 17، 18.

9- ذكر المؤلِّف أن فتح الواو في (الوتر) لقريش، والكسر لتميم، في حين أضاف البحث أن قبيلة قيس وأسد ونجد وبكر بن وائل من المنتسبين أيضًا إلىٰ لغة الكسر، وكذا ذكر المؤلِّف أن ضمَّ السِّين في (ميسرة) لأهل الحجاز فقط، في حين أضاف البحث قبيلة هذيل مع نسبة القراءة بالفتح لأهل نجد.

10- التَّردُّد في نسبة اللغات بين أهل اللغة، فبينما نجد بعض المصادر تنسب أصوات اللين المتسعة إلىٰ القبائل الحضريَّة، والضيِّقة للقبائل البدويَّة، نجد بعض الرِّوايات علىٰ العكس من ذلك، كما في (الوتر) فجمهور العلماء ومعهم المؤلِّف أن فتح الواو لقريش والكسر لتميم، في حين ذكر صاحب الجمهرة والمصباح ما يناقض ذلك من نسبة الكسر لأهل الحجاز، والفتح لأهل نجد، وكذلك في (غلظة) فالجمهور والمؤلِّف علىٰ أنَّ كسر الغين فيها لغة لبني أسد، والفتح لأهل الحجاز، نجد الفرَّاء ينسب كسر الغين إلىٰ الحجاز وبني أسد، وكذا في (عدوة)، فالجمهور والمؤلِّف علىٰ أن الكسر والضَّمَّ في العين للحجاز، وأما السُّيوطي فعلىٰ نسبة الضَّمِّ لتميم، وصاحب المصباح علىٰ أن الضَّمَّ لقريش والكسر لقبيلة قيس.

والتردُّد بين نسبة هذه اللغات يضع الباحث في حيرة من أمره، حيث يجد صعوبة في ترجيح أحدهما علىٰ الآخر، وخاصة أن اللهجات لا تسير وفق قاعدة ثابتة لا تحيد عنها، إضافة إلىٰ أنَّ التأثير والتأثر بين اللهجات واقع لا محالة فيه.

11- رَدُّ القراءة القرآنية أو الطَّعن فيها، أو وصفها بالشذوذ أو الرداءة بناء علىٰ مخالفة القاعدة اللغويَّة مع تواترها أمر لا يقبله قداسة القرآن الكريم كما فعل بعض العلماء في قراءة (عسيتم) -بكسر السين-، و(نعم) -بكسر العين-، و(ميسرة) -بضم السين-.

وبعد، فالحمد لله ربِّ العالمين علىٰ ما أنعم به علينا من نعم ظاهرة وباطنة، لا أحصىٰ ثناء عليه فهو كما أثنىٰ علىٰ نفسه فله الحمد وله الشكر، أدعوه ﷻ أن يتقبل مني هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم وأن يجعله في ميزان حسناتي يوم القيامة، وأن يغفر زلتي ويغسل حوبتي إنه وليُّ ذلك والقادر عليه.